

سؤال وجواب فى قانون رقم 153 لسنة 2022 بالتجاوز عن مقابل
التأخير والضريبة الإضافية وبتجديد العمل بالقانون رقم 79 لسنة
2016 فى شأن إنهاء المنازعات الضريبية

**س: ما هى القوانين التى تدخل فى نطاق التجاوز عن مقابل التأخير
والضريبة الإضافية بقانون 153 لسنة 2022 ؟**

ج: سريان أحكام القانون رقم 153 لسنة 2022 (نطاق التجاوز):

- مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون ضريبة الدمغة رقم 111 لسنة
1980 وتعديلاته.

- مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة
رقم 147 لسنة 1984 وتعديلاته.

- مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون الضرائب على الدخل رقم 157
لسنة 1981 وتعديلاته.

- مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون الضريبة على الدخل رقم 91
لسنة 2005 وتعديلاته.

- الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقانون الضريبة العامة على
المبيعات رقم 11 لسنة 1991 وتعديلاته.

- الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقانون الضريبة على القيمة
المضافة رقم 67 لسنة 2016 وتعديلاته.

- مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون الضريبة على العقارات المبنية
رقم 196 لسنة 2008 وتعديلاته.

- الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقانون الجمارك رقم 66 لسنة
1963 وتعديلاته.

- الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقانون الجمارك رقم 207 لسنة
2020 وتعديلاته.

**س: ما المقصود بأصل دين الضريبة التي تستفيد من حافز التجاوز
بقانون 153 لسنة 2022 ؟**

ج: أصل دين الضريبة: هو إجمالى أصل دين الضريبة (المستحق – واجب الإداء) بحسب الأحوال حتى نهاية 31 أغسطس 2022، والمطلوب سداذه عن كل وعاء ضريبي على حدى طبقاً لأساس الربط وذلك عن أى فترة ضريبية، والتي تكون فيها الضريبة واجبة الإداء أو مستحقة حتى نهاية 31 أغسطس 2022.

**س: ما المقصود بالضريبة المستحقة التي تستفيد من حافز التجاوز
بقانون 153 لسنة 2022 ؟**

ج: المقصود بالضريبة المستحقة: هي كل واقعة منشئة للضريبة بذاتها يكون عدم سدادها فى الميعاد سبباً لاستيداء المصلحة مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عنها، وهي ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة على كل بيع سلعة أو إداء خدمة وفقاً لإحكام القانون، وضريبة الدمغة (نوعية - نسبية) على كل الأوعية المقررة بأحكام القانون رقم 111 لسنة 1980 وتعديلاته، والضريبة على المرتبات وما فى حكمها عن فروق إقرار التسوية السنوية، أو عن فروق الفحص، والتي تم إخطار الممول بها بنموذج (38) مرتبات قبل نهاية 31 أغسطس 2022، والضريبة على التصرفات العقارية المنصوص عليها بالمادة (42) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005، شريطة أن يكون التصرف قبل نهاية 31 أغسطس 2022.

**س: ما المقصود بالضريبة واجبة الأداء التي تستفيد من حافز التجاوز
بقانون 153 لسنة 2022 ؟**

ج: الضريبة واجبة الأداء: هي الضريبة التي تكون في الحالات الآتية:
تقديم الإقرار الضريبي دون سداد الضريبة المدرجة به أو سدادها بعد
المواعيد القانونية، والإتفاق باللجنة الداخلية، وتكون العبرة في الاستفادة
من التجاوز بتوقيع الممول أو المكلف على محضر الإتفاق قبل نهاية 31
أغسطس 2022، حتى ولو صدر قرار اللجنة بعد ذلك التاريخ، كما يعتد
بتاريخ الإتفاق بالمأمورية بالنسبة للحالات التي يصدر بشأنها قرار لجنة
طعن بإنهاء النزاع صلحاً وفقاً لنص المادة (66) من القانون رقم 206
لسنة 2022، وقرار لجنة الطعن ولو كان مطعوناً عليه، أو قرار لجنة
التظلمات، والربط لعدم الطعن على نماذج الأخطار بعناصر ربط
الضريبة وقيمتها، وحكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعوناً عليه،
وقرار لجنة التصالح، وقرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وتكون
العبرة في الاستفادة من التجاوز بتاريخ التوصية بالإتفاق قبل نهاية 31
أغسطس 2022، دون النظر لتاريخ اعتماد هذه التوصية من السلطة
المختصة، كما أن الحالات التي تُعد فيها الضريبة واجبة الأداء قرار لجنة
إعادة النظر في الربط النهائي، والحالات التي يكون فيها أصل دين
الضريبة المستحقة أو واجبة الأداء ملزماً للممول أو المسجل أو المكلف
وفق الإجراءات المعتادة، أو بناءً على أي إجراء من إجراءات مكافحة
التهرب الضريبي، أي سواء كان ذلك أثناء مرحلة إتخاذ الإجراءات ورفع
الدعوى، أو أثناء نظر الدعوى أمام القضاء، وطلب صاحب الشأن
التصالح وسداد الضريبة الأصلية والتعويضات المستحقة لزوم التصالح،
أو أثناء تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في دعاوى المخالفات أو التهرب
المنصوص عليها في القوانين التي وردت في المادة الأولى من القانون
رقم 153 لسنة 2022، على أن تكون تلك الإجراءات قد تمت قبل نهاية
31 أغسطس 2022، كما أنه في جميع الأحوال تكون الضريبة واجبة
الأداء من تاريخ الإتفاق قبل نهاية 31 أغسطس 2022، وبصرف النظر
عن تاريخ الربط لتلك السنوات.

س: ما موقف المادة (87 مكرر) بقانون 153 لسنة 2022 ؟

ج:- يقع التجاوز على مقابل التأخير والضريبة الإضافية، ولا يشمل الضريبة الأصلية، ولا المبالغ الأخرى، ولا الغرامات، ولا التعويضات المقررة في جرائم التهرب الضريبي.

- ولايسرى التجاوز على المبالغ الإضافية المقررة بنص المادة (87 مكرر) من قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005، ولا يشترط الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم 153 لسنة 2022، سداد قيمة تلك المبالغ الإضافية المقررة بالمادة (87 مكرر).

- ولايسرى التجاوز على المبالغ المخصومة والمحصلة تحت حساب الضريبة والدفعات المقدمة المنصوص عليها بقانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005، وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.

س: ماهى نسب حافز التجاوز بقانون 153 لسنة 2022 ؟

ج: يستحق الممول أو المكلف حافز خصم من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية بنسبة (65%) إذا قام بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً قبل نهاية 31 أغسطس 2022، وسداد النسبة الغير متجاوز عنها (35%) الباقية قبل بداية 1 مارس 2023.

س: ماهى التزامات الممولين والمكلفين للاستفادة من قانون 153 لسنة 2022 ؟

ج: إلتزامات الممولين والمكلفين فى الآتى:

- تقديم طلب إلى مأمورية الضرائب المختصة موضح به رغبة الممول أو المكلف فى إجراء تسوية ضريبية.

- سداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً قبل 31 أغسطس 2022.

- سداد النسبة الغير متجاوز عنها (35%) الباقية من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية قبل بداية 1 مارس 2023.

س: هل يحق للمول إسترداد ما تم سداده من مقابل التأخير والضريبة الإضافية قبل صدور قانون 153 لسنة 2020 ؟

ج: لا يحق للممول أو المكلف فى إسترداد ماسبق أن سدده من مقابل تأخير أو ضريبة إضافية إعمالاً لأحكام القوانين المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون التجاوز رقم 153 لسنة 2022.

س: هل يحق للممول الإستفادة بمزايا وإعفاءات أخرى مع قانون 153 لسنة 2020 ؟

ج: نعم، لاتمنع إستفادة الممول من التجاوز المنصوص عليه بالقانون رقم 153 لسنة 2022، من أحقيته فى الإستفادة من الإعفاء من نسبة (30%) من مقابل التأخير المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة 110 من القانون رقم 91 لسنة 2005، المعدلة بالقانون رقم 206 لسنة 2020، والتي تم الإتفاق بشأنها إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم 16 لسنة 2020، ويكون ترتيب الإستفادة بالإعفاء المقرر بالقانون رقم 16 لسنة 2022، وقدره (30%) من مقابل التأخير أولاً، ثم ثانياً يتم تطبيق أحكام القانون رقم 153 لسنة 2022، وذلك بالتجاوز عن نسبة (65%) من نسبة ال(70%) المتبقية بعد تطبيق القانون رقم 16 لسنة 2022.

س: هل يجوز للممول أو المكلف إجراء مقاصة للإستفادة من التجاوز المقرر بقانون 153 لسنة 2020 ؟

ج: نعم، يجوز للممول أو المكلف إستخدام المقاصة القانونية، حال توافر شروطها قبل نهاية 31 أغسطس 2022، عن دين واجب الأداء أو مستحق بحسب الأحوال، فى الإستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم 153 لسنة 2022.